

ÉCOLE POLYTECHNIQUE – ÉCOLES NORMALES SUPÉRIEURES
ÉCOLE SUPÉRIEURE DE PHYSIQUE ET DE CHIMIE INDUSTRIELLES

CONCOURS D'ADMISSION 2017

FILIÈRES MP, PC et PSI

ÉPREUVE ÉCRITE DE LANGUE VIVANTE – (XEULCR)
ARABE

Durée totale de l'épreuve écrite de langue vivante (A+B) : 4 heures

Documents autorisés : aucun

PREMIÈRE PARTIE (A)
SYNTHÈSE DE DOCUMENTS

Contenu du dossier : trois articles et un document iconographique pour chaque langue. Les documents sont numérotés 1, 2, 3 et 4.

Sans paraphraser les documents proposés dans le dossier, le candidat réalisera une synthèse de celui-ci, en mettant clairement en valeur ses principaux enseignements et enjeux dans le contexte de l'aire géographique de la langue choisie, et en prenant soin de n'ajouter aucun commentaire personnel à sa composition.

La synthèse proposée devra comprendre entre 600 et 675 mots et sera rédigée intégralement dans la langue choisie. Elle sera en outre obligatoirement précédée d'un titre proposé par le candidat.

SECONDE PARTIE (B)
TEXTE D'OPINION

En réagissant aux arguments exprimés dans cet éditorial (document numéroté 5), le candidat rédigera lui-même dans la langue choisie un texte d'opinion d'une longueur de 500 à 600 mots.

A –DOCUMENT 1 :

ما السبيل إلى الحد من ظاهرة هجرة العقول والأدمغة من العالم العربي؟

الجزيرة نت ، 15 أيلول / سبتمبر 2016

حوار:

تشكل هجرة العقول العربية إلى خارج أوطانها هاجساً مخيفاً للحكومات والمنظمات على حد سواء. وتكتسب هذه الظاهرة أهمية متزايدة في ظل تزايد أعداد المهاجرين خاصة من الكوادر العلمية المتخصصة، لما لها من آثار سلبية تتمثل في حرمان هذه الدول من الاستفادة من خبرات ومؤهلات هذه الكفاءات لتؤثر سلبيًا على تطور الاقتصاد القومي وعلى التركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية. التقرير العربي الأول للجامعة العربية حول العمل والبطالة يعزو ارتفاع معدل الهجرة إلى تزايد القيود المفروضة على حرية ممارسة البحث العلمي والفكري الحر في أغلب الدول العربية، ما يترتب عليه شعور متزايد بالاغتراب للكفاءات العلمية والفكرية العربية داخل أوطانها وترقبها فرص الهجرة إلى الخارج.

ويوضح التقرير أن نحو 50% من الأطباء العرب و23% من المهندسين و15% من العلماء، يهاجرون إلى الولايات المتحدة وكندا سنويًا، وأن 54% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلادهم.

ويكمن خطر هذا النزيف القاتل في تأثيره على مستقبل الوطن العربي إذ تصيب أضراره كل مواطن عربي ولعدة أجيال، ذلك أن حرمان عجلة التقدم في أي بلد من العقول والأدمغة والخبرات اللازمة لتحريكها يترك آثاره السلبية على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والثقافية والتربوية والصحية.

ما السبيل إلى الحد من ظاهرة هجرة العقول والأدمغة من العالم العربي؟

زهير محمد القماطي، مهندس حاسوب، ليبيا:

الحقيقة أن هناك العديد من الأسباب التي يزر بها الوطن العربي سبب هذا النزيف القاتل في فقدان العقول العربية وسأذكر أهمها من وجهة نظري:

أولا احتقار العقول العربية، أو لنقل إهمالها في أحسن الحالات، ربما يدرك الكثير أن أي موطن غربي ذو كفاء عالية في بلده يكرم على كافة الصعود ويلقى التأييد والمؤازرة من كافة منظمات المجتمع من منظمات علمية وسياسية بل يصل إلى حد تجنيد أناس لحميته، ناهيك عن الدعم المالي والنفسي حتى يشعر أنه في جنات عدن وأن لا نعيم خارج بلده ووطنه، أما هنا في الوطن العربي وللأسف فأن التكريم والاحترام والتقدير لا يكون إلا للمغني أو الممثل أما العلماء فلهم الله أو شركات الغرب التي تتهافت عليهم وتجندهم لتطوير والرقي بمجتمعاتهم الغربية.

ثانيا الدعم المالي: الجميع يعلم أنه لا يوجد دعم مادي حقيقي للمؤسسات العلمية داخل المجتمعات العربية، وبالتالي العلماء العرب يعيشون حياة قاسية داخل مجتمعاتهم العربية، حتى العقول التي أثرت البقاء في أوطانها اتجهت إلى المؤسسات الأجنبية سوء إلى شركات غربية موجودة في بلدانهم أو منظمات أجنبية تعمل لمصالحها داخل بلدان الوطن العربي، وهناك الكثير الكثير من القصص التي يدمي لها القلب من عقول عربية تركت المؤسسات الوطنية واتجهت إلى بلدان غربية أو إلى مؤسسات أجنبية لا شيء إلا لأن هذه العقول لم تجد الدعم المرجو من بني جلدتها فاتجهت إلى الآخر الذي يغدق عليها من الأموال والرفاهية الشيء الكثير.

الحل: أرى أن الحل في النقاط التالية

أولا تكاتف النخب السياسية العربية، وتوحيد الرؤيا والعمل لصالح أوطانهم، ومسح فكرة أننا لا نملك القدرات التي تؤهلنا لأن نكون سادة العالم من جديد.
ثانيا تمويل المؤسسات والشركات العربية الوطنية وتجنيد العقول العربية في الداخل للعمل في مؤسسات وطنية ودفع الغالي والرخيص لجلب علمائنا من الغرب وتوفير كافة سبل العيش الكريم لهم.
ثالثا الإبداع وخلق منطوق جديد وهو أن العرب كانوا اسيد العالم ويمكنهم أن يكونوا كذلك مرة أخرى .. لا أن نزرع فيهم منطوق الأمر الواقع الذي يدفع بالإيمان المطلق بالغرب وان لا حضارة من غيرهم تطوير خدمات المجتمع من صحة وتعليم واقتصاد، وخلق رؤى جديدة يمكنها كسر منطوق الحياة في الغرب أجمل وأروع وأكثر انفتاحا وتقدما.

فراس من سوريا

أن الإجابة على سؤالكم حول كيفية الحد من هجرة العقول العربية من وجهة نظري هو كما يلي:-
الاهتمام بهذه العقول كتوفير لهم الامتيازات العالية، مثل المسكن والمواصلات والتأمينات الصحية بحيث لا يكون هناك أي إغراء للذهاب إلى دول أخرى، التقدير المادي للعلماء والموهوبين والمخترعين في المجتمع العربي، فهم خاضعون لروتين الرواتب مثل أي موظف خامل أو جاهل بدون تمييز يذكر، فوق هذا فالعالم والموهوب ينشغل في مجتمعا العربي بضرورات العيش ويضيع وقته الذهبي في تراب المشاغل اليومية ولا يحصل إلا على (المعاش) أي ما يجعله يعيش على الكفاف أو شبه الكفاف بينما بعض المسؤولين والمرتشون والفاقدون والمتاجرون بالسلع المغشوشة، ودجالو الطب الشعبي والخلطات المجهولة الضارة، يربحون ضعف راتبه عشرات المرات، وهم يفسدون ولا يصلحون..
الاهتمام المستمر بتطويرهم من خلال إرسالهم في بعثات خارجية أو إعطائهم دورات تدريبية عالية، توفير البيئة العلمية المناسبة لأولئك العلماء وللموهوبين بشكل عام، مما يجعلهم يستطيعون إجراء بحوثهم، وإكمال تجاربهم، وتحقيق مواهبهم وذاتهم، وتفجير طاقاتهم، فلا يهربون إلى المجتمعات الغربية التي تحقق لهم البيئة العلمية المتقدمة التي تمكنهم من البحث وتساعدهم على الإبداع والاختراع وتقدم لهم كل الإمكانيات .

الكثير منا العرب الدبلوماسيين ورجال الأعمال والمتقنين قد زاروا الدول الغربية واطلعوا على تجربتهم في ترتيب أمور حياتهم والارتقاء بدولهم علميا وعمليا، وكيف ان الطبيب والمهندس والعالم وغيرهم من أصحاب العقول يعيشون حياتهم براحة كبيرة وقتهم لعلمهم وتطوير عملهم وذلك كله بسبب التسهيلات والدعم بشكل أنواعه المقدم لهم، بل في حال انجاز شيء جديد يتم الاحتفال به وتقديره، وإعطائه الجوائز فلماذا لا يقوم أصحاب القرار باتخاذ الإجراء السريع والمناسب، لماذا لا يطبقون ما يرونه في أوروبا، أم هي فقط للشرب والتنزه، وقضاء الأوقات الجميلة.

A –DOCUMENT 2:

هجرة العقول

سوسن شاكر مجيد الحوار المتمدن العدد: 3749 5 / 6 / 2012

لا يمكن ان تكون هنالك هجرة او نزوح بدون اسباب منطقية تدفع الكتل البشرية الى ترك مواطنها الاصلية لكي تدخل الى دوامة المجهول الذي دائما ما يرافق اي عملية من هذا النوع. ولكي نفهم بشكل جيد هجرة الكفاءات العلمية من مواطنها الاصلية فلا بد لنا ان نبحث بالدوافع التي تقف وراء ذلك النوع من الهجرة التي باتت ظاهرة تؤرق المتخصصين بسبب حجم الخسائر الكبيرة التي تتحملها اقتصاديات الدول النامية والتي تعكس بظلالها على حركة وتطور ونمو المجتمعات .

العوامل الطاردة للكفاءات

تعرف العوامل الطاردة للكفاءات بانها مجموعة من الاسباب والمعوقات تعيق عملية التطور الفكري والعلمي لدى العلماء والمفكرين مما يحفزهم ويدفعهم الى اتخاذ قرار الهجرة او النزوح الى المكان الذي يؤمن لهؤلاء القدر الكافي من عوامل الاستقرار مدعوما بمحفزات الابداع. وتعود الاسباب الى:

1 قسوة وسوء تقدير النظم السياسية الحاكمة :

فعلى سبيل المثال فقد قاست جمهورية العراق من سوء تقدير الانظمة السياسية الحاكمة والى غياب الديمقراطية التي تؤمن المناخ الامثل للتطور العلمي والتنوع الفكري في ميادين العلوم المختلفة. ونتيجة الى معايير الولاء والانتماء فقد توارت اعدادا كبيرة من الكفاءات العراقية سواء نتيجة الاقصاء الجبري او الهجرة الى خارج حدود الوطن نتيجة الى اختلاف الراي والموقف حيث ادت بالنتيجة الى توقف العطاء العلمي لتلك الكفاءات الامر الذي اثر بشكل مباشر على مستويات التعليم النوعي والمساهمة في تخريج كم كبير من كفاءات جديدة تضخ طاقات جديدة الى مفاصل التنمية الاقتصادية في العراق.

2 الاضطرابات السياسية والحروب الاهلية التي تطال اهل العلم والمعرفة :

فقد بلغت الخسائر العراقية من هجرة العلماء والكفاءات ما بعد عام 2003 بعد تغيير النظام السياسي العراقي الى هجرة اكثر من 17 الف اكايمي ناهيك عن 85% من عمليات الاغتيال التي تمت بحق الكفاءات العراقية منها ما تم بدوافع سياسية بحتة ونسبة ضئيلة منها كان محركها الدوافع الاجرامية .

3 القيود السياسية المفروضة على البحوث العلمية :

نتيجة الى طبيعة النظم السياسية الحاكمة ونهجها الامني في العديد من الدول النامية فقد يتدخل النظام الحاكم بفرض رقابة مشددة على تحديد ونوعية البحوث العلمية التي يتم التعامل معها خدمة لرؤية السياسية. مما يدفع كم هائل من العلماء والمفكرين ان يترددوا في تحقيق طموحهم العلمي في دراسة وتحليل مواطن الخلل في ظاهرة ما من اجل معالجتها وتقديم الحلول العلمية المناسبة لها بسبب قد تكون نتائج تلك الابحاث والحلول مخالفة لطبيعة وسلوك المؤسسة الحاكمة.

4 العوامل الاجتماعية الطاردة :

قد تلعب العوامل الاجتماعية (واسلوب نمط العيش) دورا طاردا للكفاءات العلمية حيث ان العديد من الكفاءات العلمية من التي تلقت علومها في البلاد الصناعية المتقدمة قد تجد موانع اجتماعية في الاندماج مرة اخرى في المجتمعات التي تركتها نتيجة الى التباين الاجتماعي والسلوكي .

5 العوامل الاقتصادية الطاردة :

أ. انخفاض وتدني مستوى المعيشة والدخل الفردي.
ب. قلة الانفاق على البحث العلمي متمثلة في ضعف ميزانيات البحوث العلمية المخصصة من قبل الدولة.
ت. الحواجز الإقليمية بين الدول العربية وغياب التكامل الهيكلي وتنافر برامج وخطط هذه الدول فيما بينها الأمر الذي شكل عاملا مهما من عوامل الطرد للكفاءات العربية الى خارج حدود البلدان العربية .

6 العوامل التقنية والعلمية الطاردة :

التخلف التقني في اصول البحث العلمي واستقاء المعلومات والمصادر من مواقعها المختلفة من العالم عن طريق وسائل الاتصال المعرفي الحديثة كالأنترنت والدوائر التلفزيونية المغلقة والمفتوحة. الامر الذي يجعل من سهولة استخدام وسائط التكنولوجيا الحديثة في البحث العلمي المتوفرة في المؤسسات العلمية على اختلاف مستوياتها التعليمية ابتداء من رياض الاطفال وانتهاء بكبريات المراكز البحثية العملاقة.

7 العوامل الثقافية الطاردة :

أ. زيادة نسبة الوعي السياسي والاجتماعي لدى شريحة الشباب في مجتمعاتنا العربية وقد تختلف نسب هذا الوعي من بلد الى اخر نتيجة الى المعطيات السياسية والثقافية في المجتمعات العربية.
ب. سيادة العادات والتقاليد في المجتمعات المتخلفة وتمركز القوة الاقتصادية والسياسية في أيدي مجموعة من ذوي المصالح مما يقلل فرص التقدم امام الكفاءات العلمية النشطة منها خصوصا.
ت. وجود التفرقة الواضحة بين خريجي الجامعات الوطنية وخريجي الجامعات الاجنبية. مما ادى الى تشجيع الدراسة في الخارج وساعد على انتشار استخدام الكفاءات الاجنبية وبالتالي قتل من الفرص امام الكفاءات العلمية الوطنية مما شكل دافع طرد لهم الى خارج حدود الوطن.
ث. نظرة المجتمع المتواضعة الى أصحاب المهن المختلفة خاصة الحرفيين والمهنيين اذ ان القيم الحضارية الموروثة والخاطئة لبعض المجتمعات المتخلفة ومن بينها المجتمع العربي لا تميل الى تقدير او احترام المهارات الفنية وبالتالي لا توليها الاهمية او العناية اللازمة.
ج. تعدد صور التفرقة ضد الكفاءات العلمية على أساس الدين, الانتماء العائلي او الحزبي, او التفرقة ضد المتزوجين من اجنبيات.

A –DOCUMENT 3:

أنماط هجرة الكفاءات العلمية

هاشم نعم، الحوار المتمدن العدد: 1860 20 / 3 / 2007 12:0

الاندماج الاقتصادي العالمي لا يشمل فقط تزايد حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود الدولية لكن يشمل أيضاً الحركة المتزايدة للأشخاص. حيث يقدر بأن حوالي 200 مليون إنسان يشكلون 3% من سكان العالم يعيشون في بلدان غير بلدان ولادتهم. هذه الأعداد من المتوقع أن تزداد بسرعة في العقود القادمة. جزء مهم من هذه الحركة يشمل هجرة أصحاب الكفاءات العلمية.

شهد العقدان الماضيان ظهور سوق الهجرة العالمي للكفاءات. وهذا يشمل كل مستويات الكفاءات لكن المنافسة الحقيقية تدور حول الأشخاص الذين يتمتعون بكفاءات عالية. والآن هناك نمط معقد من حركية المتخصصين في المجال المهني والإداري والتقني. هذه الحركات تكون متعددة الاتجاهات وتشمل معظم الدول بدرجة كبيرة أو صغيرة. ويمكن أن يُطلق عليها "تبادل العقول الدولي". وفي رأينا يمكن استخدام هذا المصطلح للدلالة على هجرة الكفاءات بين الدول المتقدمة وليس بين الدول النامية والمتقدمة حيث تنسم الهجرة بطابع الاستنزاف. والملاحظ الآن أن عدداً من الدول أكثر نشاطاً من غيرها كي يكون صافي ربحها موجباً من هذا التبادل.

إن المحفزات الرئيسية للمنافسة في سوق الهجرة العالمي تأتي من الحكومات وأرباب العمل متعددي الجنسية. وأيضاً تتنافس أنظمة الصحة الوطنية من أجل جذب المتخصصين في المجال الطبي. وقد قادنا استراليا وكندا المنافسة في الثمانينات من القرن الماضي وتبعتهما الولايات المتحدة الأمريكية في التسعينات. أما أوروبا فقد ظلت غير مكترثة بدرجة كبيرة لهذه المنافسة حتى وقت متأخر من التسعينات مع عمل قليل وفي الغالب عدم وجود نقاش جدي حول المنافسة الدائرة في سوق هجرة الكفاءات. لكن نقص العمالة في قطاع تكنولوجيا المعلومات على الخصوص عزز من توجه الحكومات الأوروبية لتكيف سياساتها لتكون أكثر تأييداً للدخول في هذا النوع من المنافسة. ويواجه أرباب العمل على المستوى العالمي الآن مشكلة اندماج العمليات الاقتصادية الجديدة والتكنولوجيا التي تتطلب مهارات معينة لكن يجدون أنه يتوجب عليهم دخول المنافسة عالمياً حيث منافسيهم الرئيسيين من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التي تضم 40 بلداً منها الكثير من الدول الغربية .

تصبح الهجرة الوافدة خصوصاً هجرة الكفاءات العالية المهارة بشكل متزايد جزءاً لا يتجزأ من السياسات الوطنية المتعلقة بالتطور التكنولوجي والاقتصادي. بسبب أن عدداً من أصناف العمل يتم تأمينها عالمياً. وقد فرضت أسواق العمل تحديات وفرصاً بالنسبة لتشكيل الرأسمال البشري على المستوى الوطني. ويمكن للدول والمناطق أن تريح أو تخسر رأسمالاً بشرياً مهماً بواسطة المشاركة في الحركية الدولية

للعمل عالي الكفاءة. تماماً هذه المشاركة لا يمكن أن تكون اختيارية ولكن تفرض نفسها كحقيقة عالمية. وتصبح التقلبات في سوق العمل المعولم على المستوى الوطني أقل اعتماداً على ظروف العمل المتغيرة في بلد الأصل (مثل الرواتب والمحفزات الأخرى) ومن ثم تكون أكثر انعكاساً للوضع على المستوى العالمي .

ترافقت العولمة مع زيادة تنوع تيارات الهجرة الدولية وأبرزت تحديات جديدة أمام الدول وقد حفز هذا البحث في الهجرة وبنيتها الجغرافية النقاش حول حركية السكان التي حددت بإطار عريض هيمن على نتائج بحوث الجغرافية السكانية خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. هذه البحوث كشفت كيف أن كلا من السياقات الاقتصادية /المؤسسية والثقافية/ الجنسية لهجرة العمالة الماهرة شكلت الانتقال الجنسي والمهني للانتقال ضمن الشركات الرأسمالية. وقد لعبت الحكومات الوطنية أدواراً مختلفة في تعزيز الهجرة الدولية المغادرة كإستراتيجية للتنمية. وشملت الإستراتيجية الأخيرة كلا من العمالة ذات المهارات العالية وغير الماهرة .

ومن الملاحظ أن المهاجرين الدوليين الوافدين هم مجموعة غير متجانسة. فبالإضافة إلى اللاجئين لأسباب إنسانية وسياسية واقتصادية هناك أيضاً حركية متزايدة للأشخاص الذين يحملون مؤهلات علمية مثل الجامعة يعبرون الحدود الدولية كهجرة ماهرة هذه الهجرة باتت أهميتها تتزايد بشكل ملحوظ. على أية حال الانتقال الممهد أو السهل للكفاءات من بلد إلى آخر بعيد أن يكون مضموناً. فمثلاً هناك حالات الأطباء الأكفاء المهاجرين الذين يعملون كسائقي توكسي في مدن مثل سدني ونيويورك. إضافة لذلك فإن الخبرة والتدريب لا تكون دائماً قابلة للتحويل أو للنقل دولياً .

بالنسبة للدول النامية فهي الخاسرة في أغلب الأحوال من حركة هجرة الكفاءات لأنها تسير في اتجاه واحد أي منها إلى الدول المتقدمة وبدرجة أقل إلى دول نامية أخرى بالأخص تلك التي تمتلك الموارد المالية مثل الدول النفطية. فمثلاً تشير الإحصاءات الرسمية الأمريكية إلى أن الفترة ما بين 1960 1987 شهدت هجرة أكثر من 850 ألف كفاءة علمية من الدول النامية إلى الولايات المتحدة وكندا ولا يزال العدد في تنامي مضطرد. وقد ذكرت مجلة العلوم السياسية والاجتماعية الأمريكية في الثمانينات من القرن الماضي أن الولايات المتحدة وكندا ربحتا من هجرة أصحاب الكفاءات إليهما 50 مليار دولار خلال عقد من الزمن فقط.



من موقع مصر اليوم

متى يتوقف نزيف هجرة العقول العربية

ياس خضير البياتي ، صحيفة العرب : 2013/12/07، العدد: 9402

لا جدال في أن الوطن العربي تعرض منذ زمن بعيد لاستنزاف في طاقاته المادية والاقتصادية والاجتماعية، وهو استنزاف أضعف حركة المجتمع وديناميكيته، ومزق كياناته الاجتماعية والثقافية، وعطل تطوير العقل وتنمية العلم والإنسان. فهذا الاستنزاف لم يكن معزولاً عن التفكير الغيبي أو السلطوي الاستبدادي الذي تحكم في ثقافة المكان والزمان، وأدى إلى شيوع ثقافة اللامبالاة تجاه ظواهر الحياة. بمعنى أن خسارة المجتمع من جراء الاستنزاف المجتمعي، ما كان يحدث لولا تخلف مؤسسات المجتمع وركودها، وعدم فعاليتها في إدارة الأزمات، وابتكارها أساليب علمية لمواجهةها، واستشرافها للمستقبل.

إن هجرة العقول أو الكفاءات ظاهرة تاريخية لم ترتبط بمكان أو زمان، إنما هي ردة فعل لافتقار أصحابها للحرية وبيئة الإبداع، واختناقهم بدخان بيئة ملوثة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وهي بيئة تنبذ العلم في ممارساتها، وتكرس لمفهوم الجمود الفكري والعقلي.

ولم تكن هجرة العقول مرتبطة بالعرب فقط، فهي بدأت عالمياً، ولكن آثارها الاقتصادية والعلمية أعمق بكثير مما في مجتمعاتنا التي تعاني من أمية أبجدية وأمّية حضارية وفقر في المعايير العلمية، وتلوث بيئي في الإبداع والعلم، وهو ما يجعل هجرة العقل من الموطن إلى الوطن الآخر خسارة لا تعوّض. وتعني انتقال أهم رأسمال اقتصادي للبلد ألا وهو الرأسمال البشري المثقف، المؤثر في تطور الاقتصاد القومي وعلى التركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية، وحرمان الدول العربية من الاستفادة من مؤهلات هذه الكفاءات.

استراتيجياً، تعتبر هجرة العقول نزيفاً خطيراً غير منظور للمجتمعات العربية، حيث المعادلة الصعبة بين رؤية تحديث المجتمع العربي، وهجرة العقول المتخصصة في أبرز الاختصاصات العلمية النادرة كالجراحات الدقيقة والطب النووي، والعلاج بالإشعاع، والهندسة الإلكترونية، والهندسة النووية، وعلوم الليزر، وعلوم الفضاء، والهندسة الوراثية، إضافة إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية.

وباختصار هناك استراتيجية لنموذجين من الهجرة: نموذج تقليدي، وهو الهجرة إلى الخارج. ونموذج معاصر تبنته الشركات العابرة للحدود بإقامة مراكز بحوث داخليا (الهجرة إلى الداخل)، واستثمار العقول العربية لمصلحتها السياسية والاقتصادية والمالية، دون أن يكون للدول العربية فوائد علمية واقتصادية تخدم مجتمعاتها بمعنى أنها أصبحت صورة للاستغلال وسلب القدرات الطبيعية والبشرية.

إن هجرة العقول أضعفت المؤسسات العلمية والأكاديمية ومراكز البحث العلمي، وأصبحت الجامعات العربية تعاني خلافاً في ندرة التخصصات العلمية، وتدهورا في البحث العلمي، حيث معدل الإنفاق العربي على البحث العلمي لا يزيد على 0,002 بالمئة سنوياً من الدخل القومي، يقابله تخلف وعجز تنموي وإخفاق علمي وتكنولوجي ومشكلات معيشية، وضعف مستوى الأجور والرواتب التي يتقاضاها الباحثون والعلماء. ولهذا السبب أدارت أعمدة الفكر والثقافة في الوطن العربي ظهورها للدولة والمجتمع، إما عن طريق البحث عن «فضائل العزلة» أو عن طريق البحث عن «فضائل الغربية»، في ظل غياب الرموز الحضارية والفكرية عن

عقل صانع للقرار السياسي.

قانونياً، إن الدول العربية بحاجة إلى وضع قوانين متطورة لجذب العقول المهاجرة، وإيقاف النزيف الاقتصادي الذي تتعرض له، وإيجاد تنسيق قانوني بينها وبين المؤسسات الدولية ذات العلاقة لحماية العقول العربية المهاجرة، وحمايتها من الاستغلال غير الإنساني للشركات الدولية عابرة الحدود.

إن نزيف الهجرة يحتاج إلى خطة تنظيمية وإدارية لوقف الهجرة أو تنظيمها بالاتجاه الذي يؤدي إلى أن تكون فعالة في تطوير المجتمعات العربية، لا لتصبح عبئاً مضاعفاً على المشكلات الكثيرة التي يتعرض لها الوطن العربي. بمعنى آخر، إننا بحاجة إلى عملية تنظيم لهجرة العقول مرتبطة بحاجات المجتمع ومؤسساته، وإلى إدارة فعالة تستجيب لعملية التنظيم والتخطيط.

إن الأقطار العربية تكبدت خسائر جسيمة جراء هجرة العقول بلغت (11) مليار دولار في السبعينات، وأكثر من 200 مليار دولار في الوقت الحاضر، وهي خسارة غير منظورة في اقتصاديات هذه البلدان. ونعترف أن هجرة العقول تؤدي إلى تأمين المليارات من العملة الصعبة في البلدان الأصلية للمهاجرين، وتحسين الوضع الاجتماعي للعائلات الفقيرة، إلا أن بعد هذه الكفاءات عن مواطنها الأصلية يعني حتماً توسع الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وتأثيرها في المخططات التنموية العربية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ومن الضروري أن يسهم الإعلام العربي في تعزيز التوعية العربية بهذه الظاهرة، وبأهمية البحث العلمي في الحياة العربية، ورفع الثقة العربية بقدرات العلماء العرب ودورهم بالنهوض في المسيرة العلمية العربية من خلال تعريف المجتمع العربي بإنجازات هؤلاء العلماء العرب وعطاءاتهم، وتكريمهم في وسائل الإعلام وجعلهم قدوة للأجيال المقبلة.